مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9593

الثلاثاء، 2 نيسان/أبريل 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيسة	السيدة فرازير	(مالطة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبينزيا
	إكوادور	السيد دي لا غاسكا
	الجزائر	السيد بن جامع
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيد هاوري
	سيراليون	السيد كانو
	الصين	السيد غنغ شوانغ
	غيانا	السيدة رودريغز – بيركيت
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيدة شينو

جدول الأعمال

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد كازويوكي يامازاكي، الممثل الدائم لليابان، على عمله رئيسا للمجلس في شهر آذار/مارس. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير يامازاكي وفريقه على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقِرَّ جدول الأعمال.

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية للمشاركة في هذه الجلسة.

وفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد للشرق الأوسط وآسيا والمحيط الهادئ في إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وعمليات السلام، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة للسيد الخياري.

السيد الخياري (*تكلم بالإنكليزية*): بالأمس أحالت جمهورية إيران الإسلامية رسالتين متطابقتين إلى الأمين العام وإلى مجلس الأمن، تفيدان بأن إسرائيل هاجمت موقع مبانيها الدبلوماسية في دمشق بضربات صاروخية، مسفرة عن مقتل خمسة أفراد إيرانيين على الأقل، بمن فيهم مستشارون عسكريون كبار، وجرح آخرين. وكانت هناك تقارير إعلامية لاحقة اليوم تفيد بأن عدد القتلى قد ارتفع إلى 13 شخصا، سبعة أفراد إيرانيين وستة مواطنين سوريين.

وأكرر إدانة الأمين العام القوية لتلك الهجمات. ولأكن واضحا جدا. يجب احترام حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية والموظفين الدبلوماسيين والقنصليين في جميع الحالات وفقا للقانون الدولي. ويجب احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية وفقا للقانون الدولي. إن النظام الدولي القائم على القواعد ضروري للسلم والأمن الدوليين، اللذين كلف مجلس الأمن بصونهما.

وقد أطلع المبعوث الخاص غير بيدرسن المجلس على أعمال العنف الذي لا هوادة فيه على الأرض في سورية (انظر S/PV.9583)، التي تضم ستة جيوش أجنبية تعمل على أراضيها، الأمر الذي يضر بحياة المدنيين ويجعل الحل السلمي للنزاع بعيد المنال. ومن بين هذه الهجمات، نسبت الهجمات الفتاكة بشكل متزايد على أهداف مرتبطة بإيران في سورية إلى إسرائيل، خاصة منذ بدء الصراع الحالي مع حماس في غزة في 7 أكتوبر. وتفيد تقارير المصادر المفتوحة أن ما لا يقل عن اثنتي عشرة عملية من هذا القبيل قد شنت منذ بداية هذا العام. وعلى الرغم من أن إسرائيل نادرا ما تعلن مسؤوليتها عن أي من هذه الحوادث، اعترف مسؤولوها مرارا وتكرارا بعملياتها العسكرية في سورية وأشاروا إلى أن المزيد من هذه العمليات ستحدث في المستقبل. إننا نناشد المجلس اليوم، كما نفعل كل شهر، أن يواصل إشراك جميع الأطراف المعنية بنشاط لمنع المزيد من التصعيد وتفاقم التوترات، التي تقوض السلم والأمن الإقليميين.

واسمحوا لي أن أكرر دعوة الأمين العام لجميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد. كما أؤكد على نداءاته المستمرة لجميع الأطراف لاحترام جميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، حسب الاقتضاء، وتجنب الهجمات التي يمكن أن تضر بالمدنيين وتلحق الضرر بالبنية التحتية المدنية. وأي سوء تقدير قد يؤدي إلى نزاع أوسع نطاقاً في منطقة مضطربة بالفعل، بما لذلك مع عواقب مدمرة على المدنيين الذين يكابدون بالفعل معاناة غير مسبوقة في سورية ولبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة والشرق الأوسط ككل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد الخياري على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): أحطنا علما بالإحاطة الوقائعية التي قدمها الأمين العام المساعد خالد الخياري بشأن آخر حلقة في سلسلة الهجمات الإسرائيلية على أراضي الجمهورية العربية السورية. وفي الوقت نفسه، نجد أنه من الغريب أن يستخدم ممثل للأمانة العامة مصطلحات مثل "النظام الدولي القائم على القواعد"، التي يحب شركاؤنا الغربيون استخدامها كثيرا، بدلا من الإشارة إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ونشكر الرئاسة المالطية على الإسراع بعقد جلسة مجلس الأمن الاستثنائية اليوم في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين". وقد طلبنا عقدها لمناقشة الهجمات المتواصلة بالقذائف والقنابل التي يشنها جيش الدفاع الإسرائيلي على أهداف مختلفة في سورية والتي وقعت على خلفية حجم الخسائر البشرية غير المسبوقة الناجمة عن العملية العسكرية للقدس الغربية في قطاع غزة، والتي لا تزال مستمرة على الرغم من مطالبة القرار 2728 (2024) بوقف فوري لإطلاق النار.

ونشعر بقلق بالغ إزاء هذا التجاهل الصارخ من جانب القيادة الإسرائيلية، بالتواطؤ مع الولايات المتحدة، لقرار ملزم قانونا اتخذه المجلس. ومن الأمثلة الصارخة على ذلك الهجوم الإسرائيلي على قافلة للمساعدات الإنسانية نسقتها منظمة "المطبخ المركزي العالمي" غير الحكومية أثناء خروج القافلة من مستودع في وسط غزة. وأسفرت تلك الغارة الجوية عن مقتل سبعة من العاملين في المجال الإنساني. بل إن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفسه اعترف بأن أعمال الجيش الإسرائيلي أسفرت عن مقتل مدنيين. ونتوقع أن نناقش هذه المسألة بشكل منفصل في وقت آخر، حيث أننا مجتمعون الآن للنظر في جانب آخر من جوانب التصرفات الإسرائيلية المتهورة.

فيوم أمس، 1 نيسان/أبريل، ضرب سلاح الجو الإسرائيلي قنصلية جمهورية إيران الإسلامية في دمشق. ونتيجة للهجوم، دُمر المبنى بالكامل. ولحقت أضرار بمكتب سفير جمهورية إيران الإسلامية لدى سورية. وفقا للمعلومات الواردة، هناك عدد كبير من القتلى والجرحى بين موظفي القنصلية. وندين ذلك الهجوم بأشد العبارات الممكنة. إننا نعتبر أن أي اعتداء على المنشآت الدبلوماسية والقنصلية، التي تكفل حرمتها اتفاقيتا فيينا لعامي 1961 و 1963، مرفوض بشكل قاطع.

ونود أن نلفت الانتباه بشكل خاص إلى أن ذلك الهجوم لم يكن الهجوم الأول الذي تنفذه إسرائيل في منطقة حضرية مكتظة بالسكان في دمشق، مما ينطوي على مخاطر كبيرة بوقوع إصابات جماعية بين المدنيين. ومنذ بداية تصعيد المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تضاعف عدد الهجمات الإسرائيلية على البنية التحتية المدنية السورية وعلى البلدان المجاورة. ففي ليلة 29 آذار/مارس، شنت طائرات إسرائيلية هجمات بالقذائف على مواقع مختلفة في محيط حلب، مما أسفر عن مقتل العشرات من الأشخاص وإصابة العديد من الأشخاص الآخرين. وفي وقت سابق، في 28 آذار/مارس، أصيب مدنيان في غارة جوية إسرائيلية في محافظة دمشق. وفي 17 و 19 آذار/مارس، كان هناك قصف إسرائيلي انطلاقا من الجولان السوري المحتل استهدف هذه المرة الضواحي الشمالية الشرقية والجنوبية لدمشق.

وخلال الأشهر القليلة الماضية وحدها، هاجم سلاح الجو الإسرائيلي مراراً وتكراراً المطارين الدوليين في دمشق وحلب واللذين يشكلان البوابتين الرئيسيتين لدخول المساعدات الإنسانية المقدمة من الأمم المتحدة إلى سورية، وكذلك مناطق دير الزور والبوكمال، حيث يواصل الجيش السوري قتاله المستمر ضد فلول الجماعات الإرهابية التي يوفر لها زملاؤنا الأمريكيون، على عكس تصريحاتهم الصاخبة، الوصاية والرعاية. وسنترك هذا الموضوع لجلسة مجلس الأمن المكرسة للحالة في سورية.

ويدين الاتحاد الروسي بشدة الغارات المستمرة على الأراضي السورية ذات السيادة، معتبرا إياها انتهاكات جسيمة لسيادة تلك الدولة وسلامتها الإقليمية. ونفترض أن هذه الأعمال الإسرائيلية العدوانية تهدف إلى زيادة تأجيج النزاع؛ وهذه الأعمال غير مقبولة على الإطلاق ويجب أن تتوقف. ونحث القدس الغربية على التوقف عن القيام بأعمال عسكريو استفزازية ضد أراضي سورية والبلدان المجاورة الأخرى، والتي

تنطوي على مخاطر وعواقب بالغة الخطورة على المنطقة بأسرها، وهي منطقة مزعزَعة الاستقرار بالفعل جراء ستة أشهر من تصعيد العنف في محيط غزة.

وندعو المجتمع الدولي إلى إدانة التصرفات الإسرائيلية المتهورة التي تنتهك بشكل لا لبس فيه سيادة الجمهورية العربية السورية وحرمة الممتلكات الدبلوماسية. ونرى أن من الضروري أن يجري جميع الأعضاء المسؤولين في المجتمع الدولي تقييما قانونيا موضوعيا للعدوان الإسرائيلي في الشرق الأوسط الذي لا يتجاهل أحكام ميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة فحسب، ولكن أيضا المبادئ الأساسية لاتفاقيتي فيينا بشأن العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

وأعول على تضامن أعضاء مجلس الأمن للتأكيد على أن الهجمات على المؤسسات الدبلوماسية غير مقبولة. ففي النهاية، وما لم نؤكد ذلك التضامن، فإن الغارة الجوية القادمة قد تستهدف البعثة الدبلوماسية لأي دولة. ونتوقع أن يقدم كل واحد منكم اليوم تقييماً عادلا للأعمال الإسرائيلي ضد مقر البعثة الدبلوماسية الإيرانية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أهنئ مالطة على توليها رئاسة المجلس لهذا الشهر. وسيتعاون الوفد الصيني تعاونا كاملا معكم، سيدتي الرئيسة، ومع زملائكم. كما أشيد بالياابان على كل الجهود التي بذلتها خلال توليها رئاسة المجلس الشهر الماضي.

تعرض المبنى الدبلوماسي الإيراني في دمشق يوم أمس لقصف جوي أسفر عن مقتل سبعة موظفين إيرانيين وإلحاق دمار كبير بالمبنى. وهذا انتهاك خطير لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وانتهاك لسيادة كل من سورية وإيران. والهجوم ذو طابع شرس للغاية. وتدين الصين بشدة ذلك الهجوم. وقبل حوالي 25 عاماً، تعرضت سفارة الصين في يوغوسلافيا للقصف في غارة جوية لمنظمة حلف شمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة، مما أدى إلى وقوع إصابات بين الموظفين وإلحاق أضرار بالسفارة. ونشعر بحزن وألم الحكومة الإيرانية والشعب الإيراني ونعرب عن عميق تعاطفنا معهما وتعازينا لهما.

ووفقًا لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية والقواعد الأساسية المعترف بها عالميًا التي تحكم العلاقات الدولية، فإن سلامة وأمن البعثات الدبلوماسية مصونان. والسماح بالإفلات من العقاب على مثل هذه التصرفات المتهورة، التي لا تستند إلى أي أساس، من شأنه أن يرسل إشارة خاطئة للغاية وسيشجع على المزيد من التصرفات الخطرة. ونحيط علما بالاحتجاجات والإدانات الرسمية لإسرائيل من جانب إيران وسورية وبلدان عربية أخرى. ونأمل أن تستجيب إسرائيل لذلك.

ومنذ اندلاع النزاع في غزة في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي، شهدنا هجمات على المنازل وهجمات على المدارس وهجمات على المستشفيات وهجمات على المرافق الإنسانية وهجمات على وكالات الأمم المتحدة، واليوم هجمات على مقار دبلوماسية. لقد تم تجاوز الخط الأحمر للقانون الدولي والقواعد الأساسية الحاكمة للعلاقات الدولية مراراً وتكراراً. وسُحق الأساس الأخلاقي للضمير الإنساني مراراً وتكراراً. ويجب أن تتوقف هذه المأساة فورا. وفي الأسبوع الماضي، اتخذ المجلس القرار 2728 (2024)، الذي يدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة (انظر S/PV.9586). وندعو المجتمع الدولي بقوة إلى العمل معا لضمان تنفيذ هذا القرار حتى لا يُضطر المجتمع المسلم إلى الاحتفال بشهر رمضان وسط إطلاق النار.

وفي الوقت الحاضر، تتدهور الحالة على أرض الواقع في غزة، مع تزايد مخاطر امتدادها، وأصبحت الحالة في الشرق الأوسط محفوفة بالمخاطر بشكل متزايد. وتشكل الضربات الإسرائيلية المتكررة عبر الحدود ضد أهداف في سورية ولبنان انتهاكا خطيرا لسيادة البلدان المعنية واستقلالها وسلامتها الإقليمية، وتزيد من حدة التوترات في جميع أنحاء المنطقة. وقد تؤدي هذه الأعمال الاستفزازية إلى مزيد من الاضطرابات وتعرض أمن المنطقة بأسرها للخطر. يجب أن تتوقف هذه الهجمات فورا. وتدعو الصين جميع الأطراف، لا سيما البلدان ذات النفوذ الكبير على إسرائيل، إلى الاضطلاع بدور بناء وبذل جهود ملموسة للتوصل إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة، وتخفيف حدة التوترات، واستعادة السلام والاستقرار في الشرق الأوسط في وقت مبكر.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة مجلس الأمن وأن أشكر وفد اليابان على عمله طوال شهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أشكر السيد الخياري على إحاطته.

إن ضربات الأمس في دمشق تأتي وسط استمرار تصاعد التوترات في سورية والمنطقة. ومنذ الهجوم الإرهابي الذي شنته حماس في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، تتحمل إيران ووكلاؤها الإقليميون مسؤولية كبيرة عن هذا التصعيد. والمدنيون هم أول من يتضررون من هذا التصعيد، الذي يهدد أمن دول المنطقة بشكل مباشر. ولذلك، فإن مسؤوليتنا الجماعية هي أن نبذل كل ما في وسعنا لتخفيف حدة التوترات. ومن الضروري أن تتحلى جميع الجهات الفاعلة في المنطقة بضبط النفس.

وستواصل فرنسا، من جانبها، العمل على منع تأجيج النزاع في الإقليم. وهي تحشد جهودها، بالتنسيق مع شركائها، في مجلس الأمن وحيثما كان ذلك ضروريا من أجل وقف التصعيد. هذا هو الحال في لبنان، حيث تحذر من أي رغبة في التصعيد. ويجب على الأطراف أن تعمل على وجه الاستعجال من أجل تنفيذ القرار 1701 (2006) بصورة كاملة. ومن خلال حوارنا مع الأطراف، ندعو إلى وقف الأعمال العدائية. ولقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان دور حاسم في هذا السياق، ونحن نشيد بعملها في هذه الظروف الصعبة. وبالنظر إلى الحالة المقلقة للغاية في البحر الأحمر وخليج عدن، تكرر فرنسا تأكيد التزامها بحرية الملاحة. وندين بشدة الأعمال المزعزعة للاستقرار التي تقوم بها حركة الحوثيين، والتي يجب أن تتوقف. وستواصل تحمل مسؤولياتها لضمان الأمن في البحر الأحمر.

وأخيراً، في سورية، تدعو فرنسا إلى تنفيذ القرار 2254 (2015) الذي اتخذه المجلس بالإجماع، وتعرب عن أسفها لرفض نظام دمشق، بدعم من حلفائه الروس والإيرانيين، الانخراط في عملية سياسية موثوقة وشاملة للجميع. فلا يزال السوريون يدفعون الثمن.

وتعمل فرنسا على تجنب التصعيد في المنطقة، أي في سورية ولبنان واليمن، وعلى توفير استجابة سياسية وإنسانية للأزمة في غزة.

السيد بن جامع (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): أتقدم بالتهنئة إلى مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل، وأود أن أؤكد لكم، سيدتي الرئيسة، دعم الجزائر الكامل. وأود أيضا أن أهنئ اليابان على رئاستها الناجحة للمجلس خلال شهر آذار/مارس. وأشكر السيد خالد الخياري على عرضه.

أولًا، أود أن أتقدم بخالص تعازينا إلى شعب إيران وحكومتها عقب الغارة الجوية القاتلة التي شنتها القوات الجوية الإسرائيلية على مبانيها الدبلوماسية في دمشق أمس. إن الهجوم انتهاك واضح للقانون الدولي، وبخاصة حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية على النحو المبين في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية. هذا الانتهاك الخطير للالتزامات الدولية من جانب السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال لا يمكن تبريره أو التسامح معه. ويجب أن نجاهر بقوة ضد الآثار الخطيرة لهذا الاستفزاز، الذي يمكن أن يؤدي إلى تصاعد التوترات وإلى عواقب إقليمية أوسع نطاقا. ويدل توقيت الهجوم، في مواجهة الضغوط الدولية من أجل وقف إطلاق النار في غزة بموجب القرار 2728 (2024)، على تجاهل متعمد للدعوة الصادرة عن المجتمع الدولي بأسره إلى وقف الأعمال العدائية.

فالهدف من هذا العمل المتعمد واضح: أي الرد على الضغوط الدولية بتصعيد النزاع، الذي يطيل قتل الفلسطينيين لحسابات سياسية داخلية. ومن الواضح أن من شأن هذا العمل الخطير أن يجر المنطقة بأسرها إلى النزاع، مما يعكس إيمان السلطة الإسرائيلية القائمة بالاحتلال بإفلاتها من العقاب. فهي تعتبر نفسها فوق القانون الدولي، أقرب إلى قوة متهورة وغير خاضعة للرقابة. وهذا الكيل بمكيالين، حيث تتجاهل السلطة الإسرائيلية ذات القوانين التي تتوقع من الآخرين أن يتقيدوا بها، يقوض أساس نظامنا الدولي ذاته. هذا السلوك لا يرقى إلى ما نتوقعه من عضو مسؤول في منظمتنا. وسبق أن أكدنا على ضرورة وقف انتهاكات سلطات الاحتلال للقانون الدولي.

ويجب على مجلس الأمن أن يرد بحزم وبشكل حاسم على هذا التحدي للمبادئ الأساسية لسيادة الدول والحرمة الدبلوماسية واحترام

السلامة الإقليمية. إن سلامة نظامنا الدولي تمر بمنعطف حرج، ويجب أن تكون هناك عواقب لهذا التجاهل الصارخ للقانون بغية تعزيز التزامنا الجماعي بالحفاظ عليه. والخيار واضح: إما التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي أو المخاطرة بالانزلاق إلى الفوضى وانعدام الأمن بامتداد إقليمي للنزاع. لقد آن الأوان لاتخاذ إجراء حازم.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، وأن أهنئ وفد مالطة على توليكم الرئاسة. كما أشكر اليابان على قيادتها لأعمال المجلس خلال شهر آذار/مارس. وأشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

وأود أن أعرب عن قلقنا البالغ إزاء التطورات الجديدة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الهجوم الأخير على المباني الدبلوماسية لجمهورية إيران الإسلامية في دمشق في 1 نيسان/أبريل، الذي أسفر عن وقوع العديد من الضحايا. إننا ندين الهجوم. إن شن هجمات على المباني الدبلوماسية أمر غير مقبول ولا يمكن تبريره.

وأود أن أدلي بثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، إن سلوفينيا يساورها بالغ القلق إزاء التصعيد وما لذلك من آثار غير مباشرة في جميع أنحاء المنطقة. لقد كان للحالة المدمرة الراهنة في غزة بالفعل تأثير قوي على الحالة على طول الخط الأزرق وفي البحر الأحمر. وما زلنا نرى حوادث مقلقة للغاية في المنطقة، بما في ذلك حادث أمس الذي وقع في دمشق. ونعتقد اعتقادا راسخا بضرورة تخفيف حدة التوترات وتهدئة الحالة. ونناشد جميع الأطراف التحلي بضبط النفس. وندعو إلى الامتثال للقرار 2728 (2024). فمن شأن وقف إطلاق النار في غزة أن يخفف حدة التوترات في جميع أنحاء المنطقة.

ثانيا، يقع على عاتق جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزام باحترام مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والعمل وفقا لها، ولا سيما المادة 2 من الميثاق، بشأن تسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والامتناع عن استخدام القوة.

ولا مجال للتفسيرات التعسفية. وتنطبق نفس المعايير على جميع الدول الأعضاء. وندعو الجميع إلى التحلي بضبط النفس في استخدام أطراف أخرى بالوكالة، الأمر الذي يمكن أن يؤجج التوترات الإقليمية أو يثيرها. ويساورنا القلق إزاء الخطاب التصعيدي الذي تستخدمه مختلف البلدان والجهات الفاعلة، ونحذر من أن أي سوء تقدير يمكن أن يؤدي إلى عواقب لا يمكن تصورها.

ثالثا، ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي. ونذكر بأنه يجب تنفيذ جميع الأنشطة العسكرية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ونشدد على ضرورة امتثال جميع الأطراف المعنية امتثالا تاما للقانون الدولي الذي ينظم العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.

وينبغي ألا يكون من مصلحة أحد أن يحدث المزيد من التصعيد الخطير في منطقة الشرق الأوسط. ومن الممكن أن تتخذ أي من الأزمات المنفصلة جغرافيا، ولكنها متشابكة في نهاية المطاف، طورا جديدا خاص بها. لقد عانت شعوب المنطقة بما فيه الكفاية. ويشمل ذلك الناس في فلسطين وإسرائيل واليمن وسورية ولبنان وإيران وأماكن أخرى. وينبغي لنا جميعا أن نضع مصالحهم أولا. ولهذا السبب من الأهمية بمكان أن يوجه المجلس نداء واضحا من أجل ضبط النفس من جانب الجميع، بدءا بالامتثال للقرار 2728 (2024)، الذي يطالب بوقف إطلاق النار.

وسلوفينيا على استعداد للمشاركة في استجابة شاملة للأزمة. ونشدد على ضرورة وحدة المجلس في صون القانون الدولي والسلم والأمن الدوليين.

السيد هاوري (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): بما أن هذه أول جلسة مفتوحة تعقد في هذا الشهر، فإنني أتعهد بدعم سويسرا الكامل لرئاستكم، سيدتي الرئيسة، وأشكر اليابان على قيادتها الممتازة خلال شهر آذار/مارس.

ونود أن نشكر السيد خالد الخياري، الأمين العام المساعد المعني بمنطقة الشرق الأوسط، على إحاطته التي أوضح من خلالها بالتفصيل أحداث الأمس في دمشق.

تدين سويسرا الغارة الجوية على القنصلية الإيرانية في دمشق، والتي أسفرت عن سقوط عدد من القتلى والجرحى. وتزيد الضربة بشكل

كبير من خطر حدوث تصعيد كبير في المنطقة. إن دوامة التصعيد يجب أن تتوقف فورا. ويشمل ذلك وقف هجمات الميليشيات في المنطقة وتنفيذ القرار 2728 (2024)، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة. وتشير سويسرا أيضا إلى أن القرار 2254 (2015) يدعو إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني في سورية.

وندعو جميع الأطراف ومن لهم نفوذ عليهم إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب استخدام جميع قنوات الاتصال لتجنب أي سوء فهم. فقد يؤدي أي سوء تقدير إلى عواقب وخيمة. ويجب تجنب زيادة تدهور الوضع، ولدينا بشكل جماعي الوسائل اللازمة للحيلولة دون ذلك.

وأي استخدام للقوة يجب أن يمتثل امتثالا صارما للقانون الدولي، ويجب أن تحترم جميع الأطراف القانون الدولي الإنساني. وبالنظر إلى المناخ الحالي، فإن القيام بالأنشطة الدبلوماسية المناسبة يكتسي أهمية قصوى. ويجب عدم استهداف المباني الدبلوماسية. وفي مثل هذه الحالات، يكون الحوار ضروريا، لأسباب منها السعي إلى إيجاد حلول على الأقل. ويجب على المجلس وجميع الدول أن يبذلوا كل ما في وسعهم لتيسير تهدئة التوترات. وسويسرا مستعدة للقيام بدورها.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): تنضم كوريا أيضا إلى الوفود الأخرى في الإعراب عن دعمها الكامل لمالطة خلال فترة توليها رئاسة المجلس. ونشيد أيضا باليابان على قيادتها الممتازة خلال رئاستها في الشهر الماضي. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته المفيدة جدا.

شهدنا بالأمس حادثا تصعيديا آخر أسفر عن سقوط ضحايا في دمشق. في الأسبوع الماضي، وردا على الحالة في غزة، حيث قتل أكثر من 000 32 شخص – 70 في المائة منهم من النساء والأطفال – نجح المجلس أخيرا في اتخاذ القرار 2728 (2024) الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار وإطلاق سراح جميع الرهائن وتيسير وصول المساعدات الإنسانية. لكن وفي خضم التوترات الشديدة وفي ظل عدم تنفيذ القرار 2728 (2024)، فإن رؤية ما حدث في بلد مجاور أمس أمر مقلق للغاية.

وخلال مناقشاتنا بشأن المنطقة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، تشاطر أعضاء مجلس الأمن التفاهم بأن الحالة في غزة ينبغي ألا تمتد إلى المناطق المجاورة. ولذلك فإن الحادث الذي وقع في دمشق يثير قلقا أكبر في سياق التطورات الأكبر في المنطقة بخصوص غزة. ومع ذلك، نلاحظ أيضا مع القلق أن هذه الحوادث يمكن أن تمتد أيضا إلى لبنان.

ومن المروع للغاية أيضا أن الهجوم وقع على مبان دبلوماسية وقنصلية. وأود أن أكرر التأكيد على أن هذه الهجمات تتعارض مع القانون الدولي والأعراف العالمية، وأنه يتحتم على جميع الأعضاء احترام البعثات الدبلوماسية والقنصلية في أوقات الحرب والسلم.

لقد تعلمنا من التاريخ أن حدثا غير متوقع يمكن أن يفتح المجال لمآس لا يمكن معالجتها. ويساورنا قلق متزايد من أن بؤر العنف يمكن أن تتصاعد لتصبح مآس جديدة في المنطقة. والمدنيون هم الذين يعانون أكثر من غيرهم في هذه المآسي، كما نشهد في قطاع غزة.

وإذ نتأمل في التاريخ، ينضم وفد بلدي إلى موقف أعضاء المجلس الآخرين الداعي إلى ضبط النفس من جميع الأطراف المعنية، ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء أي تصعيد محتمل. إذ يمكن منع الكوارث التي لا رجعة فيها إذا أظهرت الأطراف المعنية ضبط النفس في الوقت الحاضر.

السيد كانو (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه الجلسة. أود أن أنضم إلى زملائي في تهنئة مالطة على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. كما نشكر اليابان ونشيد بها على رئاستها الناجحة خلال شهر آذار/مارس. ونرحب بحضور ومشاركة ممثلي إيران وسورية في هذه الجلسة. كما نشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على المعلومات التي قدمها.

في البداية، تؤكد سيراليون الطابع المقدس لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك المبدأ المكرس في الفقرة 4 من المادة 2:

”يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو

الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“.

وبناء على ذلك، تحيط سيراليون علما بالرسالتين المتطابقتين الواردتين من إيران وبالتقرير الإعلامي عن شن غارات جوية صاروخية على مبان دبلوماسية إيرانية في دمشق أسفرت، وفقا للتقارير، عن سقوط قتلى. ويشكل هذا الهجوم الصاروخي على المباني الدبلوماسية خرقا لميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على احترام سيادة الدول الأعضاء وسلامتها الإقليمية ولاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963.

وتدين سيراليون استخدام القوة في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بإقامة العلاقات الودية وإدارتها وبالحماية الدبلوماسية والقنصلية. كما نشجب أي سلوك في المنطقة قد يؤدي إلى التصعيد أو إلى تفاقم التوترات في الحالة المضطربة بالفعل. إن الحق في الحياة وحماية المدنيين والأعيان المدنية وحماية البعثات الدبلوماسية مبادئ مقدسة منصوص عليها في القانون الدولي ويجب إدانة أي انتهاك لتلك المبادئ. ويقوض استهداف البعثات الدبلوماسية السلام والأمن العالميين. ويجب الالتزام بأوجه الحماية الأساسية، بما في ذلك حرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، لضمان سلامة جميع الدبلوماسيين والنواب القنصليين ولتعزيز العلاقات السلمية والودية بين الدول.

وبالعودة إلى الأعمال القتالية الجارية في سياق النزاع في غزة، فعلى الرغم من اتخاذ مجلس الأمن القرار 2728 (2024) الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان في غزة بما يؤدي إلى وقف دائم ومستدام لإطلاق النار، تعرب سيراليون عن أسفها العميق لعدم احترام أطراف النزاع للقرار. وتجدر الإشارة إلى أن أطراف النزاع ملزمة باحترام المطالب الواضحة لمجلس الأمن ومدعوة إلى التنفيذ الكامل للقرارات 2712 (2023) و 2720 (2023) و 2728 (2024) التي اتخذها المجلس منذ بداية النزاع في غزة. وينبغي أن تمارس الدول ذات النفوذ مرة أخرى الضغط اللازم على الأطراف لتنفيذ تلك القرارات.

ونود أيضا أن نذكّر بإشارة محكمة العدل الدولية بتدابير تحفظية في أمرها الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024 بشأن تطبيق اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة والمعاقبة عليها (جنوب أفريقيا ضد إسرائيل) والأمر المؤرخ 28 آذار/مارس 2024 بشأن طلب تعديل الأمر الصادر في 26 كانون الثاني/يناير 2024 الذي يشير بالتدابير التحفظية. ونؤكد من جديد أن أوامر محكمة العدل الدولية تشير إلى الضرورة الملحة للوقف الفوري لإطلاق النار واحترام جميع الأطراف له والإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن والحاجة الماسة إلى توسيع نطاق تدفق المساعدة الإنسانية إلى المدنيين في قطاع غزة بأسره وتعزيز حمايتهم.

وفي ظل عدم امتثال الأطراف على النحو الواجب لقرارات مجلس الأمن، ولا سيما القرار 2728 (2024)، وعدم تنفيذها بصورة كاملة، يؤسفنا ما تناقلته الأنباء عن

”مقتل سبعة عمال إغاثة من المطبخ المركزي العالمي في غارة جوية إسرائيلية، مما دفع المنظمة الخيرية إلى تعليق إيصال المعونات الغذائية الحيوية إلى غزة يوم الثلاثاء“.

ومما يؤسف له أن المأساة في غزة تبدو بلا نهاية وبلا حدود. والمدنيون والعاملون في المجال الإنساني والصحفيون جميعا ضحايا لهذا النزاع على نحو مأساوي. وفي ظل عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن، فإننا نقف الآن على شفا تعريض مصداقية المجلس وشرعيته للخطر.

في الختام، تحث سيراليون على ضبط النفس ووقف التصعيد بغية تجنب المزيد من التدهور في الحالة في غزة ومنطقة الشرق الأوسط. ونشدد على أهمية تنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وأهمية التعاون في اتباع الوسائل الدبلوماسية للتصدي لجميع التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن في المنطقة.

السيدة شينو (اليابان) (*تكلمت بالإنكليزية*): بما أن اليوم هو أول جلسة إحاطة مفتوحة هذا الشهر، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص امتناننا لجميع أعضاء المجلس على دعمهم الكريم خلال رئاسة اليابان. ونتمنى للسفيرة فانيسا فرايزر ولفريق مالطة القدير كل

التوفيق في شهر نيسان/أبريل. ونؤكد لهم أننا سنقدم الدعم الصادق ذاته الذي تلقيناه منهم.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

على الرغم من أننا لم نتأكد بعد من الحقائق على أرض الواقع، فإن اليابان ترصد بقلق عميق الحالة في أعقاب الغارات الجوية المبلغ عنها التي استهدفت المباني الدبلوماسية الإيرانية في دمشق والتي يُزعم أنها قتلت ما لا يقل عن 13 شخصا، بمن فيهم مسؤولون إيرانيون.

ونشعر بقلق بالغ إزاء الحالة الراهنة المضطربة في الشرق الأوسط التي يمكن أن تؤدي أي نزاعات إضافية في سياقها إلى حدوث تصعيد ومواجهة على نطاق أوسع. ولذلك، تدعو اليابان جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وعدم القيام بأي أعمال أخرى مزعزعة للاستقرار. وما نحتاج إليه بشدة الآن هو الاستقرار. ولا تزال اليابان ملتزمة ببذل كل جهد ممكن، بالتعاون الوثيق مع زملائها أعضاء المجلس وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين، لمنع استمرار التدهور في الحالة واستعادة الأمن والاستقرار وإيجاد حلول مستدامة لإنهاء الأزمة في المنطقة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ مالطة على توليها الرئاسة لشهر نيسان/أبريل وأن أشكر اليابان على رئاستها الموفَّقة خلال شهر آذار/مارس. كما أشكر الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته بشأن الهجوم الذي وقع في دمشق يوم الإثنين.

نشدد على أهمية احترام حرمة المباني الدبلوماسية وحماية الموظفين الدبلوماسيين والقنصليين لحسن تسيير العلاقات الدبلوماسية. فسلامة وأمن المباني الدبلوماسية والموظفين الدبلوماسيين مبدأ أساسي يوجه العلاقات الدبلوماسية.

ونقول بوضوح أن دور إيران في زعزعة استقرار المنطقة من خلال دعمها العسكري والمالي والسياسي للجماعات التي ما فتئت تشن هجمات وتهدد بشنها غير مقبول. وتُصنَّف حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين وحزب الله والميليشيات في سورية والعراق والحوثيون ضمن الجماعات التي تستمر إيران في دعمها. وبالإضافة إلى مهاجمة إسرائيل، كانت هذه الجماعات مسؤولة عن شن هجمات ضد النقل البحري الدولي، بما في ذلك مقتل بحارة أبرياء وعن شن هجمات على القوات الدولية في العراق وسورية. وقد أثار وزير خارجيتنا مرارا وتكرارا مع نظيره الإيراني ضرورة وقف ذلك الدعم وضرورة أن تستخدم إيران نفوذها على تلك الجماعات لمنع هجماتها.

ويساور المملكة المتحدة بالغ القلق إزاء احتمال التصعيد في المنطقة وتدعو جميع الأطراف إلى تخفيف حدة التوترات. ونحن ملتزمون بوقف التصعيد في الشرق الأوسط. وما فتئنا ندعو منذ فترة طويلة إلى هدنة إنسانية فورية في غزة تؤدي إلى وقف مستدام لإطلاق النار دون العودة إلى الدمار والقتال والخسائر في الأرواح بوصفها أسرع طريقة لإخراج الرهائن وإدخال المساعدات. وقد أرسل المجلس إشارة واضحة بشأن ذلك في الأسبوع الماضي عندما اتخذ القرار 2728 (2024).

ونحن على استعداد للعمل مع جميع أعضاء المجلس والمجتمع الدولي لتعزيز السلام والأمن الدوليين وحمايتهما في المنطقة وفي جميع أنحاء العالم.

السيدة رودريغس – بيركيت (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أولا أن أهنئ مالطة على توليها رئاسة المجلس وأن أشكر اليابان أيضا على قيادتها الممتازة للمجلس في الشهر الماضي.

تشكر غيانا الرئاسة على عقد جلسة اليوم عقب ورود تقارير عن حادث شن غارة جوية على منشأة دبلوماسية إيرانية في دمشق أمس. ونشكر الأمين العام المساعد، السيد خالد الخياري، على ما قدمه من مستجدات وننوه بمشاركة الممثل الدائم لإيران والممثل الدائم لسوريا في الجلسة.

وتدين غيانا بشدة هذا الهجوم. ونرى أن الهجوم على أي مرفق دبلوماسي أمر غير مقبول ويتعارض مع الضمانات الأساسية المنصوص عليها في القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية منع وقمع

الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون. وتنضم غيانا إلى أعضاء المجلس الآخرين في إعادة التأكيد أيضا على مبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية، بما في ذلك حظر استخدام القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة وتهيب بجميع الدول أن تمتثل لتلك الالتزامات امتثالا كاملا. كما ندعو إلى إجراء تحقيق شامل وسريع لتحديد ملابسات هذا الحادث. ونحثّ أيضاً جميع الأطراف على توخي الحذر وضبط النفس الواجبين ونحثّ المعنيين على تجنب أي تصعيد آخر للتوترات في المنطقة يمكن أن يسفر عن عواقب مأساوية أخرى.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): قبل أن أبدأ، أودّ أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم الرئاسة وأن أؤكد لكم، سيدتي، دعم حكومة بلدي الكامل لكم وأنتم تضطلعون بواجباتكم. وأود أيضاً أن أهنئ اليابان على رئاستها الناجحة جداً في آذار/مارس. وأتقدّم بالشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري على إحاطته.

كما ذكر البيت الأبيض، ليس للولايات المتحدة أي صلة بالضربة المبلغ عنها أمس في سورية، كما أنها لم تكن على علم مسبق بها. وقد أبلغنا إيران بذلك مباشرة. لا يمكننا تأكيد أي معلومات حول هذا الحدث. وبينما نجمع التفاصيل، هناك شيء واحد واضح: يتعيّن على إيران ووكلائها والجماعات الشريكة لها تجنب تصعيد التوترات في المنطقة.

والواقع أن الولايات المتحدة، منذ الهجوم الإرهابي على إسرائيل في 7 تشرين الأول/أكتوبر، قد حذرت إيران مراراً وتكراراً من استغلال الحالة لتصعيد حربها الطويلة الأمد بالوكالة ضد إسرائيل وغيرها من الجهات الفاعلة. وقد تجاهلت إيران هذا التحذير. استخدم الإرهابيون وغيرهم من الجماعات المسلحة، وبعضها مدعوم من النظام السوري وإيران، الأراضي السورية للتخطيط لشن هجمات على إسرائيل ومنشآت الولايات المتحدة وموظفيها. وعلى طول الخط الأزرق، يهاجم حزب الله المدعوم والمسلح من إيران إسرائيل بانتظام. وفي البحر الأحمر، انتهك الحوثيون المدعومون من إيران القانون الدولي وهاجموا السفن التجارية مراراً. كما هاجمت الجماعات المدعومة من إيران المنشآت الدبلوماسية للولايات المتحدة في العراق وهاجمت الأفراد العسكريين الأمريكيين المشاركين في القتال ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). إن بصمات إيران جليّة في أعمال جميع تلك الجماعات الإرهابية والجماعات الوكيلة والشريكة لها. لقد حذرنا النظام السوري مراراً وتكراراً ليقوم بكبح أعمال إيران المزعزعة للاستقرار على أراضيه.

ولدينا أيضاً شواغل طويلة الأمد فيما يتعلق باستخدام الأراضي السورية لشن هجمات على البلدان المجاورة. فعلى سبيل المثال، أفادت التقارير بأن طائرة مقاتلة إسرائيلية اعترضت في 31 آذار/مارس هدفاً جوياً مشبوهاً كان يشق طريقه نحو إسرائيل من اتجاه سورية. وفي مناسبات عديدة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، شهدنا إطلاق صواريخ وطائرات مسلحة دون طيار وأسلحة أخرى من الأراضي السورية باتجاه مواقع إسرائيلية في مرتفعات الجولان وحولها.

لقد اتخذنا خطوات دفاعاً عن النفس للرد على الهجمات على الأفراد العسكريين الأمريكيين الذين يقومون بعمليات ضد داعش في سورية والعراق. ولن نتردد في الدفاع عن أفرادنا ونكرر تحذيراتنا المسبقة لإيران ووكلائها بعدم استغلال هذه الحالة – وهو، مرة أخرى، هجوم لم يكن لنا أي ضلوع فيه أو معرفة مسبقة به – لاستئناف هجماتهم على أفراد الولايات المتحدة.

وحتى في الوقت الذي نواصل فيه معرفة المزيد عن هذا الحادث، يبدو من الواضح أنه ينبغي لكل عضو في المجلس أن يكرر التأكيد على أنه يقع على عاتق جميع الدول، بما فيها إيران وسورية، مسؤولية تجنب مسار التصعيد، ووقف تسليح الجماعات الإرهابية وتقديم المشورة لها، وكبح جماح أعمال الوكلاء الذين يهددون السلام والأمن الإقليميين.

وسأدلي بنقطتين أخيرتين.

أريد أن أكون واضحاً: ليس لدينا بعد تأكيد لوضع المبنى الذي تعرض للقصف في دمشق. وأي هجوم مؤكد على ممتلكات كانت في الواقع منشأة دبلوماسية سيكون مصدر قلق للولايات المتحدة. ويجب حماية البعثات الدبلوماسية وممتلكاتها، فضلاً عن المساكن الدبلوماسية

الرسمية، حتى في أوقات النزاع المسلح ولا سيما في تلك الأوقات. وكما أشرت من قبل، نشعر بالقلق أيضاً إزاء التقارير التي تفيد بأن قادة وعناصر إرهابية كانوا موجودين في هذا المرفق، وندين استمرار إيران في التنسيق مع الإرهابيين وغيرهم من المتطرفين العنيفين وتدريبهم وتسليحهم.

ونشعر بالحزن والقلق البالغ إزاء التقارير التي تفيد بشن قوات الدفاع الإسرائيلية غارة جوية على قافلة المطبخ المركزي العالمي. إن هذا الحادث تذكرة أخرى بأن إسرائيل بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لحماية العاملين في المجال الإنساني والمرافق الإنسانية في غزة. ومن غير المقبول ومما لا يمكن تفسيره أن الآليات العسكرية الإسرائيلية لمنع التعارض، بعد ما يقرب من ستة أشهر من النزاع، لا تعمل بشكل مناسب. ونضم صوتنا إلى أصوات البلدان الأخرى التي فقدت مواطنين في هذا الحادث في الدعوة إلى إجراء تحقيق شفاف وشامل. يجب ألا يحدث هذا مرة أخرى.

السيد دي لا غاسكا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): في البداية، أودّ أن أبدأ بالترحيب برئاسة مالطة لهذا الشهر. وأتمنى لكم في الوقت نفسه، سيدتي، كل النجاح وأؤكد لكم دعم وفدنا. وأود أيضاً أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر اليابان على قيادتها غير العادية في مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس.

وأنا ممتن للمعلومات التي قدمها الأمين العام المساعد خالد الخياري. تدين إكوادور أي هجوم على البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين، وكذلك الهجمات التي تهدد أمن وسلامة البعثات وممثلي المنظمات الحكومية الدولية ومسؤولي تلك المنظمات، ونرفض أعمال العنف تلك بغض النظر عن مصدرها.

ونردد البيانات التي أدلى بها الأمين العام فيما يتعلق بالهجوم على المقر الدبلوماسي الإيراني، وهو حدث لا يتعارض مع المبادئ المكرسة في القانون الدولي التي تحكم السلوك بين الدول فحسب، بل أودى مرة أخرى بحياة مدنيين ودمر بنية تحتية مدنية. ويكرر وفد بلدي تأكيد موقفه بأنه لا يوجد ما يبرر ذلك النوع من الهجمات، ويؤكد من جديد الالتزام بأن تحترم جميع الدول، وفقاً للقانون الدولي، حصانة وحرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية، فضلاً عن أحكام اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961 واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963. وأي انتهاك في هذا الصدد هو حادث خطير يعرض الأرواح للخطر ويسبب الضرر ويؤثر سلباً على تعزيز القيم المشتركة للمجتمع الدولي. لذلك تأمل إكوادور أن يتم التحقيق في تلك الأعمال على النحو الواجب وأن يُحاكَم مرتكبوها ويقدموا إلى العدالة. وعلاوة على ذلك، نكرر الإعراب عن قلقنا من أن أعمالاً من هذا القبيل، في خضم حالة جيوسياسية عالمية بالغة التعقيد، تؤدي إلى تفاقم التوترات ويمكن أن تؤدي إلى أعمال لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة للسلام والأمن الدوليين. لذلك نواصل دعوة الدول إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

السيد فرناندیس (موزامبيق) (*تكلم بالإنكليزية*): أودّ أن أبدأ بالإعراب مجدداً عن أحر تهانينا لكم، سيدتي الرئيسة، ولبلدكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل. ونود أيضاً أن نؤكد لكم دعمنا الكامل لكم خلال فترة رئاستكم. ونعرب لليابان عن امتناننا للرئاسة الناجحة لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. ونحن ممتنون أيضاً للأمين العام المساعد السيد خالد الخياري على ما قدمه من نظرة ثاقبة بشأن هذه المسألة الخطيرة.

تشكّل الغارة الجوية التي وقعت أمس، والتي أفيد بأنها أسفرت عن خسائر كبيرة في الأرواح وأضرارٍ في القسم القنصلي بسفارة إيران، انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وحرمة المباني الدبلوماسية والقنصلية المكرسة في اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية. ويجب على جميع الدول أن تحترم تلك المبادئ والقوانين الأساسية وتراعيها وتتمسك بها دون أي استثناء. وتدين موزامبيق بشدة هذا الهجوم غير المقبول.

يذكّرنا هذا الحادث تذكيراً صارخاً بالنزاعات المستمرة والتعقيدات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، ولا سيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، والتوترات المستمرة بين إسرائيل وجيرانها. ونعتقد أن هذه الأفعال يمكن أن تؤدي إلى تصعيد التوترات الإقليمية وإشعال المزيد من النزاعات التي تشمل بلداناً أخرى ويمكن أن تكون لها آثار لا يمكن تصورها على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وفي ضوء تلك الحالة الخطيرة، يتحتم على جميع الأطراف المعنية، ولا سيما إسرائيل، أن تتقيد تقيدا صارما بالقواعد والاتفاقات القانونية الدولية. والتمسك بتلك المبادئ الأساسية ضروري للحيلولة دون المزيد من المواجهات العسكرية والحفاظ على الاستقرار. ويجب على مجلس الأمن أن يرصد الحالة عن كثب وأن يتخذ التدابير اللازمة للحيلولة دون المزيد من تصعيد الأعمال القتالية نتيجة هذا الهجوم. ونكرر نداءنا المستمر إلى أعضاء المجلس لمضاعفة الجهود من أجل التوصل إلى حل مستدام للصراع في الشرق الأوسط، مع الامتثال الكامل لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة. ونشيد بالجهود الدبلوماسية المستمرة التي تبذلها مختلف الأطراف الفاعلة، بما في ذلك بعض أعضاء المجلس، الرامية إلى إعادة إرساء الطريق نحو التعايش السلمي بين الدول والشعوب المتجاورة في الشرق الأوسط.

وأخيرا، لنعمل بشكل جماعي وبصدق من أجل منطقة شرق أوسط تنعم بالسلام والاستقرار، مع مراعاة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف المعنية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة مالطة.

أود أن أبدأ بتقديم الشكر إلى الأمين العام المساعد الخياري على ملاحظاته اليوم.

لا تزال منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من الاضطراب. وكما ذكرنا في عدة مناسبات، فإن تلك الحالة المضطربة لا تحتمل على الإطلاق. وفي الوقت الذي ينبغي أن تركز فيه جميع الأطراف على نزع فتيل التوترات، فإن كل ما نشهده هو خطوات في الاتجاه المعاكس. إن الغارات الجوية التي نفذت لضرب القنصلية الإيرانية في دمشق مساء أمس ليست سوى الحلقة الأخيرة في سلسلة طويلة من الأحداث المقلقة للغاية. ويساورنا القلق من أن شن الهجوم حدث في سياق أحداث الموت والدمار في المنطقة. ونشدد على وجوب احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، في جميع الأوقات. ويشمل ذلك أيضا احترام حرمة البعثات الدبلوماسية وحماية الموظفين الدبلوماسيين.

وقد استمع المجلس مرارا للتحذيرات من أن هذه الضربات لا تؤدي إلا إلى تفاقم التوترات وزيادة خطر اندلاع صراع إقليمي. وعلاوة على ذلك، فإنها تخاطر بتفاقم الوضع الإنساني المتردي أصلا للسكان السوريين. ومما يؤسف له أن الآثار الإقليمية للصراع في غزة لا تزال ملموسة. وأكرر وأشدد على أن تهدئة التصعيد يجب أن تظل على رأس أولوياتنا. ويجب أن تمارس جميع الأطراف الفاعلة في المنطقة أقصى درجات ضبط النفس في هذه اللحظة البالغة الحساسية. ويبدأ ذلك بتنفيذ القرار 2728 (2024)، الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار في غزة وإطلاق سراح جميع الرهائن. إن ذلك القرار، شأنه شأن جميع قرارات مجلس الأمن الأخرى، ملزم ويجب احترامه. فمن دمشق إلى غزة، ومن البحر الأحمر إلى الخط الأزرق، يجب تسخير كل خبراتنا الدبلوماسية ونفوذنا الجماعي لإخماد نيران الحرب قبل أن تخرج عن نطاق السيطرة. يجب أن تسود الرصانة، وإلا ستكون العواقب كارثية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): لقد استمعنا باهتمام إلى البيانات التي أدلى بها اليوم الأعضاء الغربيون الدائمون الثلاثة في مجلس الأمن، وأدهشتنا مرة أخرى سخريتهم ومعاييرهم المزدوجة. من روايتهم اليوم، لا يمكن للمرء أن يفهم لماذا اجتمعنا هنا اليوم.

لقد قال ممثل فرنسا كل شيء باستثناء أدنى إدانة لانتهاك جديد للقانون الدولي من جانب إسرائيل. لقد كانت ضربة متعمدة على المباني الدبلوماسية. إذا تعرضت سفاراتكم أو قنصلياتكم في المنطقة للهجوم، هل سيكون رد فعلكم بنفس الطريقة؟ هذا هو "نظامكم القائم على القواعد" في مجده.

تتفاخر الولايات المتحدة دائما بحصولها على معلومات مباشرة عن أي حدث، لأنه بفضل قدراتها الاستخباراتية، تكون الولايات المتحدة دائما أول من يكتشف معلومات عن أي حدث. ومع ذلك، من المدهش أن الولايات المتحدة لا تزال لا تملك معلومات مؤكدة بشأن الغارة على القنصلية الإيرانية. إنه لأمر مؤسف. ويخالجني شعور بأنني أود هنا

أن أقول "أنا لا أصدقك". لم تكتف المملكة المتحدة والولايات المتحدة بالتلميح فحسب، بل أشارتا بصورة مباشرة إلى أن إيران وسورية هما المسؤولتان عن الضربة الإسرائيلية على القنصلية. من الصعب أن نتصور فعلا أمر ينطوي على قدر أكبر من الاستخفاف.

لا تدعو الآخرين إلى وقف التصعيد وتصنف ضحايا الهجوم على أنهم معتدون. وفي ذلك السياق، أي تصعيد محتمل ستتحملون ذنبه بالكامل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية إيران الإسلامية.

السيدة إرشادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

ونشكر روسيا على طلبها عقد هذه الجلسة العاجلة، التي تركز على الهجمات الشنيعة والإرهابية التي يرتكبها النظام الإسرائيلي مستهدفا المباني الدبلوماسية في انتهاك صارخ للقانون الدولي. ونشكر أيضا الصين والأعضاء الآخرين الذين أيدوا عقد هذه الجلسة. ونشكر الأمين العام المساعد خالد الخياري على إحاطته.

أمس أبلغنا أعضاء مجلس الأمن على وجه السرعة بانتهاك صارخ جديد للقانون الدولي ارتكبه النظام الإسرائيلي داخل الأراضي السورية. كما هو مبين في رسالتنا، المؤرخة 1 نيسان/أبريل 2024، تعرضت مبانينا الدبلوماسية في دمشق لهجوم إرهابي نفذه النظام الإسرائيلي. استهدفت ضربات جوية بسبع قذائف من مرتفعات الجولان المحتلة، تحديدا وعن عمد، المباني الدبلوماسية الإيرانية، بما في ذلك مبنى القسم القنصلي ومقر إقامة السفير. ومن المفجع أن تلك الهجمات الشنيعة أسفرت عن استشهاد سبعة أفراد إيرانيين، منهم مستشارون عسكريون كبار، وأصيب أشخاص آخرون.

وإلى جانب التدمير الكامل للمبنى القنصلي، تعرضت المكاتب الإدارية للسفارة أيضا لأضرار كبيرة جراء الانفجارات. ولا يزال العدد النهائي والدقيق للقتلى غير مؤكد حيث تم تدمير المباني الدبلوماسية بأكملها ومحاصرة الأفراد تحت الأنقاض.

وتدين جمهورية إيران الإسلامية بشدة تلك الجرائم المروعة والهجمات الإرهابية الخسيسة. لقد ارتكب النظام الإسرائيلي انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها وسلامتها الإقليمية. إن الجريمة التي ارتكبها النظام الإسرائيلي بالأمس تتجاوز مجرد الإجرام – فهي تمثل إهانة شديدة للمبدأ المشترك للمجتمع الدولي، ألا وهو حرمة الممثلين والمباني الدبلوماسية والقنصلية. هذا المبدأ حجر زاوية تبنى عليه العلاقات الدولية ويحظى بالاعتراف والاحترام على صعيد العالم.

وتنتهك الجريمة انتهاكا صارخا المبدأ الأساسي للحصانة الدبلوماسية والقنصلية وتنتهك بشكل صارخ اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961، واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية لعام 1963، واتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بمن فيهم الموظفون الدبلوماسيون لعام 1973.

لقد اتحد مجلس الأمن دائما في إدانة قاطعة للاعتداءات العنيفة على سفارات الدول الأعضاء ومبانيها القنصلية. وما فتئ مجلس الأمن يؤكد من جديد أن هذه الأعمال البغيضة، بغض النظر عن الدافع أو مرتكبها، لا يمكن تبريرها. وبالنظر إلى العواقب الخطيرة لهذا العمل المستهجن، الذي يمكن أن يؤدي إلى تصعيد التوترات في المنطقة ويحتمل أن يشعل المزيد من الصراعات بين دول أخرى، فإننا ندعو مجلس الأمن إلى أن يدين بشدة هذا العمل الإجرامي والهجوم الإرهابي غير المبرر.

ومن الواضح تماما الآن أن استمرار إسرائيل في ارتكاب أعمال مزعزعة للاستقرار وغير مسؤولة وفظائع ضد الدول في منطقتنا يشكل تهديدا حقيقيا للسلم والأمن الإقليميين والدوليين. وقد أظهر ذلك النظام باستمرار تجاهلا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان. إن مخطط إسرائيل واضح: تصعيد النزاع وإدامته مع التهرب من المساءلة. فهي لم تفرض خطا أحمر لقتل المدنيين، بل واستخدمت التجويع كأسلوب من أساليب الحرب. ويتمثل شاغلها الرئيسي في الاستخدام غير القانوني للقوة لتعزيز سياسات

الفصل العنصري والتطهير العرقي وأعمال الإبادة الجماعية والأهداف العسكرية في غزة بأي ثمن.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة الصادرة عن أعضاء المجلس، تواصل إسرائيل أعمالها الفظيعة وعمليات الإبادة الجماعية ضد شعب غزة الأعزل. وعلى الرغم من الضغوط الدولية وقرارات مجلس الأمن الداعية إلى وقف إطلاق النار، تحدت إسرائيل تلك القرارات. وبدلا من ذلك، يظل تركيزها على ارتكاب جرائم أفظع من دون أي اعتبار للالتزامات القانونية الدولية. وارتكب النظام اليوم عملا شنيعا بقتل عمال إغاثة تابعين للمطبخ المركزي العالمي في غزة. وكما أبرز وكيل الأمين العام، فقد كانوا أبطالا قُتلوا أثناء محاولتهم إطعام الناس الذين يتضورون جوعا. ومما يؤسف له أن غياب المساءلة وتقاعس المجلس لم يؤديا إلا إلى تشجيع النظام بل واجترائه على مواصلة انتهاكاته دون رادع. لقد حان الوقت ليتحمل مجلس الأمن مسؤوليته ويتصدى للتهديد الحقيقي الذي يتعرض له السلام والأمن الدوليان. ويجب أن يفي مجلس الأمن فورا بواجبه ردا على تحدي إسرائيل المتهور. ويجب اتخاذ تدابير عاجلة وقابلة للتنفيذ لإجبار النظام على الوفاء بالتزاماته.

لقد مارست جمهورية إيران الإسلامية قدرا كبيرا من ضبط النفس، ولكن لا بد من الاعتراف بأن هناك حدودا لهذا الصبر. ويجب أن يتحمل نظام الاحتلال المسؤولية الكاملة عن عواقب ذلك. وتحتفظ إيران بحقها المشروع والأصيل بموجب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة في الرد بحزم على هذه الأعمال المشينة.

حاول ممثلا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مرة أخرى إنكار مسؤوليتهما عن الوضع الحالي في سورية والمنطقة ككل من خلال إلقاء اللوم زورا على إيران. وترفض إيران بشدة تلك الادعاءات. ولم تسع إيران قط إلى الإسهام في امتداد النزاع في المنطقة أو إلى تصعيد التوترات أو نشرها في جميع أنحاء المنطقة بأسرها. وعلى الرغم من إعراب الولايات المتحدة عن قلقها إزاء امتداد التوترات في المنطقة، فإنها تحاول استغلال الحالة لزعزعة استقرار سورية والمنطقة. وتتحمل الولايات المتحدة المسؤولية عن جميع الجرائم التي يرتكبها النظام الإسرائيلي. فالأعمال الوحشية وأعمال الإبادة الجماعية في غزة ما كان لها أن تحدث دون موافقة صريحة ودعم سياسي ومالي وعسكري شامل، فضلا عن الشراكة، من الولايات المتحدة. ومن المفارقة أن الولايات المتحدة تتحدث كثيرا عن حماية المدنيين في غزة وتعرب عن قلقها إزاء انتهاك القانون الإنساني. وفي الوقت نفسه، منعت مجلس الأمن على مدار أكثر من ستة أشهر من اتخاذ إجراء عاجل ومناسب لوقف الحرب في غزة. وإذا كانت الولايات المتحدة تهتم حقا بالمدنيين وتحترم القانون الدولي الإنساني، فعليها أن تمتنع عن إلقاء اللوم على إيران وأن تجبر بدلا من ذلك النظام الإسرائيلي على تنفيذ قرار مجلس الأمن الداعي إلى وقف إطلاق النار (القرار 2728 (2024)).

وفيما يتعلق بادعاءات المملكة المتحدة، ينبغي أن تواجه المملكة المتحدة أخطاءها وأن تصحح سياساتها الضارة التي أثرت سلبا على شعوب المنطقة بدلا من إلقاء اللوم على الآخرين. ويمكن إرجاع أصل معاناة الشعب الفلسطيني التي طال أمدها والمستمرة منذ أكثر من سبعة عقود مباشرة إلى السياسات الاستعمارية للمملكة المتحدة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): السيدة الرئيسة، أهنئكم بداية بتولي رئاسة مجلس الأمن لشهر نيسان/أبريل الجاري. وأشكر سلفكم، الممثل الدائم لليابان، وفريقه على إدارته الناجحة لأعمال مجلس الأمن الشهر الماضي. كما يتوجه وفد بلدي بالشكر لوفدي الاتحاد الروسي وجمهورية الصين الشعبية على جهودهما لعقد هذه الجلسة الطارئة لمجلس الأمن.

في حلقة أخرى من سلسلة متواصلة من الاعتداءات الإسرائيلية على بلدي، سورية، شنت قوات الاحتلال الإسرائيلي في حوالي الساعة الخامسة بتوقيت دمشق من يوم أمس، 1 نيسان/أبريل، وفي وضح النهار وساعة الذروة، عدوانا همجيا برشقات من الصواريخ من جهة الجولان السوري المحتل مستهدفة مبنى القنصلية الإيرانية في حي المزّة بالعاصمة السورية دمشق. لقد أدى هذا العدوان الهمجي إلى تدمير البناء بكامله واستشهاد وإصابة كل من بداخله من سوريين وإيرانيين،

إضافة إلى عدد من المارة بتلك المنطقة. إن مبنى القنصلية الإيرانية الذي تم استهدافه يقع في منطقة مكتظة بالمدنيين ويبعد أمتارا قليلة عن مقرات بعثات دبلوماسية أجنبية ومنظمات دولية، بما فيها برنامج الأغذية العالمي، إضافة إلى مشفى خاص وكليات تابعة لجامعة دمشق وعدد من المصارف والشركات الخاصة. كما يعبر هذه المنطقة الحيوية يوميا آلاف المدنيين باعتبارها شريانا أساسيا للتنقل في المدينة. وقد تعرض عدد من هؤلاء لإصابات بالغة جراء هذا العدوان الإرهابي الذي يشكل سابقة خطيرة وانتهاكا جسيما للمواثيق والأعراف الدولية التي تكفل حماية المقرات الدبلوماسية والعاملين فيها وحصانتها وحظر أي اعتداءات عليها، بما في ذلك اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية منع وقمع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون.

لقد طالت هذه الاعتداءات الهستيرية الإسرائيلية أيضا على مدى الأيام الماضية مبان ومنشآت مدنية في ريف دمشق وعددا من المناطق في ريف حلب ودير الزور وأسفرت عن استشهاد وجرح عدد من المدنيين والعسكريين ووقوع خسائر مادية بالممتلكات العامة والخاصة، وذلك في انتهاك سافر للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة. لقد تزامنت تلك الاعتداءات مع هجمات شنتها المجموعات والكيانات الإرهابية التي تنشط في شمال غرب سورية باستخدام الطيران المسير ضد المدنيين في مدينة حلب وريفها. كما تزامنت الاعتداءات الإسرائيلية مع هجمات إرهابية ارتكبها تنظيم داعش الإرهابي في مناطق شرقي البلد، وهو ما يؤكد مجددا التنسيق القائم والمستمر وتوزيع الأدوار بين سلطات الاحتلال الإسرائيلي وأدواتها من التنظيمات الإرهابية.

إن سلطات الاحتلال الإسرائيلي ما كانت لتقدم على هذا العدوان على مقر دبلوماسي محمي بموجب القانون الدولي وعلى غيره من الأعيان المدنية من مطارات وموانئ وأحياء سكنية لولا الدعم الأمريكي الأعمى الذي وفر لها على مدى عقود مظلة من الرعاية والإفلات من العقاب ومكنها من ارتكاب أبشع الفظائع، وآخرها جريمة الإبادة الجماعية والجرائم الوحشية المتواصلة بحق الشعب الفلسطيني منذ ما يقارب الستة أشهر. لا، بل إن الإدارة الأمريكية سارعت بعد اعتماد المجلس للقرار 2728 (2024) للزعم بأنه غير ملزم ولا يفرض أي التزامات جديدة وذلك لتعفي إسرائيل من تطبيقه ومن وقف إطلاق النار، في استهتار سافر بدماء أكثر من 33 000 شهيد مدني من أبناء الشعب الفلسطيني، جلهم من النساء والأطفال وأكثر من 173 من طواقم الأونروا والعشرات غيرهم من طواقم المنظمات الإنسانية الأخرى. وقد سمعنا جميعاً اليوم عن الاستهداف الإسرائيلي الذي أودى بحياة سبعة من طواقم منظمة إنسانية تعمل في غزة، وهو أمر فشل زميلنا ممثل الولايات المتحدة في إدانته. كما أدى العدوان الإسرائيلي لاستشهاد ومقتل أعدادٍ من الصحفيين، ودمار آلاف الأبنية السكنية ودور العبادة والمنشآت الصحية والتعليمية، بما فيها مقرّات عائدة للأمم المتحدة.

إن بلدي سورية تحمّل مجرمي الحرب في حكومة الاحتلال الإسرائيلي، وشركائهم في الإدارة الأمريكية، المسؤولية الكاملة عن تلك الاعتداءات وتبعاتها على السلم والأمن الإقليميين والدوليين، وعن الدفع بالمنطقة إلى مستوياتٍ غير مسبوقة من التصعيد وعدم الاستقرار، وتحذّر من مغبة التمادي في هذه الاعتداءات والسياسات الرعناء.

تطالب سورية الأمم المتحدة بتحمّل مسؤولياتها الأساسية في إدانة الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة والتحرّك بشكلٍ فوري لوضع حدٍّ لها ومنع تكرارها ومساءلة مرتكبيها وضمان عدم إفلاتهم من العقاب. وتشدّد على أنّ إخفاق مجلس الأمن في النهوض بمسؤولياته – جرّاء الدور المعرقل للولايات المتحدة – يقوّض نظام الأمن الجماعي الذي قامت عليه منظمة الأمم المتحدة، ويدفع الدول الأعضاء فيها للاعتقاد بعدم جدوى التعويل على قوّة القانون والشرعية الدولية لاسترداد حقوقها.

ختاماً، تؤكّد الجمهورية العربية السورية على أن هذه الاعتداءات لن تثنيها عن خياراتها الوطنية ومواقفها الراسخة الداعمة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ولا عن سعيها لاسترداد الجولان السوري المحتل كاملاً حتى خط الرابع من حزيران/يونيه 1967، وتحرير كامل أراضيها من الوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي وأدواته من التنظيمات الإرهابية بكافة السبل التي يكفلها القانون الدولي.

رُفِعَت الجلسة الساعة 16/20.